المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـدد 16 شباط 2025
No.16 Feb 2025

السلطان قابوس بن سعيد وآفاق التحديث في سلطنة عمان 1970- 1990

م. م. أمينة رشيد فرحان
ديوان الوقف السني -دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

الملخص :
عُدّ تسلم السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم عام 1970 بداية نهضة عمان الحديثة، فقد واجه السلطان قابوس تحديات كبيرة تمثلت بسنين طويلة من الفقر والتخلف والعزلة التي عاشتها البلاد على يد السلاطين الذين سبقوه، وقد لخص السلطان مهام عمله في أول خطاب له أمام شعبه أن يجعل الحكومة عصرية وأن يعمل لتطوير البلاد ويجعلهم يعيشون سعداء ومستقبلاً أفضل. وشهدت المدة الممتدة من (1970- 1990) تطوراً كبيراً شمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فوحد البلاد وأقام حكومة حديثة، وانشأ البنى التحتية، وطور الاقتصاد العماني، ونهض بخدمات التعليم والصحة والانفتاح على العالم الخارجي وكسر طوق العزلة والانضمام إلى العديد منن المنظمات الاقليمية والدولية.
الكلمات المفتاحية : السلطان قابوس، آفاق التحديث، سلطنة عمان

Sultan Qaboos bin Said and the Prospects of Modernization in the Sultanate of Oman 1970-1990

A.L. Amina Rashid Farhan
Sunni Endowment Diwan - Department of Religious Education and Islamic Studies

Abstract:
Sultan Qaboos bin Said's assumption of the reins of power in 1970 was considered the beginning of the modern renaissance of Oman. Sultan Qaboos faced great challenges represented by long years of poverty, backwardness, and isolation that the country experienced at the hands of the sultans who preceded him. The Sultan summarized his work tasks in his first speech to his people: to make the government modern and work to develop the country and make them live happy and have a better future. The period extending from 1970 to 1990 witnessed great development that included all political, economic, social and cultural fields. It unified the country and established a modern government. He created infrastructure, developed the Omani economy, promoted education and health services, opened up to the outside world, broke the cycle of isolation, and joined many regional and international organizations.
Keywords: Sultan Qaboos, prospects for modernization, Sultanate of Oman

المقدمة:
اظهر النصف الثاني من القرن العشرين حركة تحديث واسعة في الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، وكانت سلطنة عُمان واحدة من الدول التي نفضت عنها غبار الجهل والتخلف وإن جاء متأخراً، لتعيد ماضيها المشرق بعد أن عانت لقرون عدة من الركود والعزلة أدت إلى تدهور اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ليسود فيها الجهل والتخلف.
شكّل وصول السلطان قابوس بن سعيد إلى سدة الحكم ايذاناً لمرحلة النهضة العمانية الحديثة، إذ استطاع ان ينطلق بحركة تحديث واسعة النطاق شملت جميع المجالات بالاعتماد على العوائد النفطية وسلسلة من خطط التنمية الخمسية.
وتأتي أهمية الدراسة في كونها سلطت الضوء على دور السلطان قابوس بن سعيد والسياسة التي اتبعها في إقامة نهضة عمان الحديثة والتي بدأت خطواتها مع تولية مهام إدارة السلطنة وتوجيه مسيرتها التنموية وحجم التطورات التي حدثت خلال العشرون عاماً الأولى 1970- 1990.
وضعت الباحثة فرضية قائمة على وصف سياسة السلطان قابوس بن سعيد وقد تضمنت الأسئلة الآتية:

- على ماذا استندت النهضة العمانية الحديثة؟
- كيف تعامل السلطان مع التحديات التي واجهته؟
- ما المقومات التي اعتمدها في عملية التحديث؟
- ما حجم التطورات التي احدثها في العشرين عاماً الأولى؟

وزعت مادة الدراسة على ثلاثة محاور تناول الأوَّل نشأة السلطان قابوس بن سعيد ودراسته، وجاء الثاني ليبين التحديات التي واجهت السلطان وسياسته في التحديث وسلط الثالث الضوء على التطورات التي شهدتها السلطنة خلال العشرين عاماً الأولى من النهضة العمانية على أثر السياسة التي اتبعها السلطان.

التمهيد:

لعبت عُمان دوراً حضارياً عبر امتداد التاريخ، واحتلت مكاناً مهماً في المنطقة من خلال موقعها الاستراتيجي [1]، الذي جعلها ملتقى لأهم الطرق البرية والبحرية، ومركزاً تجارياً مهماً في المحيط الهندي وشرق افريقيا، وشهدت مدة طويلة من التوسع والازدهار واصبحت امبراطورية تحت زعامة آل بو سعيد، واستمر ازدهارها حتى منتصف القرن التاسع عشر، ثم اعقب ذلك مدة من الركود أدت إلى تدهور اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واصبحت بعيدة عن الركب الحضاري الذي سبقتها إليه دول الخليج الأخرى [2].

ويُعدُّ عام 1970 نقطة تحول في مسار سلطنة عمان عندما تولى السلطان قابوس بن سعيد (1970-2020) مقاليد الحكم لتبدأ نهضة عُمان الحديثة [3].

أولاً: نشأة السلطان قابوس ودراسته:

ولد السلطان قابوس بن سعيد بن فيصل بن تركي آل بو سعيد في الثامن عشر من تشرين الثاني عام 1940 في مدينة صلالة إحدى مدن اقليم ظفار في جنوب السلطنة، وهو الابن الوحيد للسلطان سعيد بن تيمور [4]، والسلطان الثامن المنحدر من الامام أحمد بن سعيد[5]، المؤسس الأوَّل لأُسرة آل بوسعيد عام 1744م [6].

قضى السلطان قابوس معظم طفولته في مدينة صلالة التي تلقى فيها تعليماً اولياً لمبادئ الدين الإسلامي واللغة العربيّة على أيدي اساتذة متخصصين اختارهم السلطان سعيد بن تيمور وفي عام 1958 ارسل إلى انكلترا لاكمال دراسته، امضى السنتين الأولى في مؤسسة تعليمية خاصة (سافوك)، وفي عام 1960 التحق بالاكاديمية العسكرية الملكية في سانت هيرست لمدة عامين درس خلالها العلوم العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان [7]، شارك مع إحدى الكتائب البريطانية العاملة في المانيا لمدة ستة أشهر كمتدرب في قيادة الاركان العسكرية والتي اضافت له خبرة لا تقل أهمية عما تلقاه في الكلية العسكرية الملكية[8]، ثم عاد إلى بريطانيا ليدرس نظم الحكم في شؤون الادارة وتنظيم امور الدولة، ولترسيخ دراسته النظرية اعدت له دورات وزيارات إلى العديد من المراكز البريطانية ومنها دورة تنظيم الأساليب في معهد الادارة العامة البريطاني في لندن، وزيارة إلى مؤسسة التدريب العسكري، واصطحابه إلى مكتب المعلومات المركزي شملت التجمعات الادارية والصناعية، فضلاً عن الدورات التعريفية التي اقيمت له من قبل الشركات النفطية العاملة في السلطنة، وقد اعدت هذه الدورات والجولات بناءً على رغبة والده، وقام بعد ذلك بجولة استطلاعية شملت العديد من دول العالم استغرقت مدة ثلاثة أشهر تمكن خلالها من تكوين رؤية واضحة لما يحدث في العالم من تطور وتقدم [9].

عاد السلطان قابوس إلى وطنه عام 1964، وأخذ يتعمق بدراسة التأريخ ولاسيّما تاريخ عُمان وحضارتها، وكل ما يتعلق بقبائلها وعاداتها وتقاليدها، والتي كان لها دور في ادراكه ووعيه بمسؤولياته اتجاه شعبه وبلدهِ، وأخذ يتطلع من خلال اسفاره العديدة وخبرته العسكرية والادارية التي اكتسبها من دراسته في الغرب إلى الإصلاح والأخذ بمتغيرات العصر الحديث [10]، ولاسيما وأن لديه افكار جديدة يستطيع من خلالها تفسير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والانفتاح على العالم الخارجي، واراد التعاون مع والده السلطان لاجراء الاصلاح اللازم للبلاد [11]، إلاّ أنه اصطدم بسياسة والده المتشددة والرافضة لأي تحديث، إذ قام السلطان سعيد بوضع قابوس تحت الاقامة الجبرية، وابعاده عن الحياة السياسية وعن مركز اتخاذ القرار، رافضاً تسليمه شيئاً من امور الحكم [12].

عندما بلغ السلطان قابوس الثلاثين من عمره، تضافرت العديد من العوامل الداخلية والخارجية حتمت عليه الاقدام على وضع حداً بين عهد مضى وآخر آت[13]، لتغيير الأوضاع التي كانت قائمة، وقد جرى ذلك من خلال الانقلاب العسكري الذي قام به انصار السلطان قابوس باشراف وتدبير بريطانيا صاحبة المكانة الأولى في السلطنة، ليتسلم السلطان قابوس مقاليد الحكم خلفاً لوالده المخلوع [14].

ثانياً: التحديات التي واجهت السلطان وسياسته في التحديث:

عندما تسلم السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام 1970 واجه اعباء بلد يرزخ تحت وطأة الفقر والجهل والتخلف والعزلة وانعدام البنى التحتية فضلاً عن حركات التمرد والصراع الداخلي [15].

بيّن السلطان قابوس لشعبه في أول خطاب له عبَر الاذاعة أن في مقدمة اهدافه انتهاج سياسة اصلاحية يستطيع من خلالها مواكبة متغيرات العصر الحديث، وتحسين احوال البلاد وأنهاء عزلتها [16]، قائلاً: "أني اعدكم اول ما افرضه على نفسي ان ابدأ باسرع ما يمكن أن اجعل الحكومة عصرية... أيَّها الشعب سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشوا سعداء لمستقبل افضل وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب"[17]، معلناً عزمه الخروج من حالة التخلف، وازالة العوائق التي تقف بطريق تنمية البلاد وتحديثها، وأنه سيشرق فجراً جديداً على عُمان وأهلها [18].

ولانهاء حالة الصراع الداخلي، وإعادة اللحمة بين أبناء عُمان اعلن تغيير اسم البلاد من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان، واستحداث علم جديد ليكون رمزاً لوحدة البلاد[19].

وتوجه السلطان إلى زيارة مسقط التي لم يزرها والده السلطان سعيد منذ عام 1958، وذلك للاطلاع على الأمور والمشكلات التي تعاني منها البلاد وجرى له استقبال جماهير حافل مما شجعه على اتخاذ مسقط عاصمة له [20]، واصبحت له زيارات متكررة لمناطق السلطنة يلتقي فيها مع الأهالي وشيوخ القبائل لمعرفة مشكلاتهم وافكارهم وآرائهم حول القضايا التي تهم العمانيين وقد شكلت تلك الزيارات فيما بعد جزءاً من المراسيم والتقاليد السنوية لحكومة السلطان الحديثة[21].

ولم تكن السلطنة قبل عام 1970 مزودة بنظام مؤسسات أو وزارة بالمعنى الحديث، وإنما كانت هناك سلطة الوالي التابع للسلطان صاحب السلطة المطلقة، وفي بعض الأحيان يجري تعيين وزراء أو امناء تنفيذ دون صلاحيات [22]، لذا امر بتشكيل حكومة تأخذ على عاتقها تطوير ادارة السلطنة على أُسس عصرية، اسند ادارتها إلى عمه طارق بن تيمور [23]، الذي كان مقيماً في المانيا [24].

وكانت قناعة السلطان الاستعانة بالعمانيين لادارة الجهاز الاداري والفني سواء كانوا في الداخل أو الخارج، ومن مختلف الانحدارات الاجتماعية للمساهمة في بناء الدولة [25]، قائلاً: "لقد أمرنا رئيس الوزراء أن يتخذ الخطوات الفورية لتشكيل حكومة على أُسس اسناد المناصب للمواطنين اللائقين حيثما وجدوا"[26]، ولقد استطاعت السلطنة في السنتين الأولى من استحداث عدد من الوزارات التعليم والصحة والداخلية والاقتصاد ووزارة شؤون الأراضي والشؤون الإسلامية، وكانت رغبة السلطان المعلنة في ادارة البلاد أن يقوم العمانيون انفسهم في تسيير اعمالهم إلاّ أن الظروف التي عانت منها السلطنة دفعته إلى سد النقص الحاصل في الادارة نتيجة هجرة المثقفين والمؤهلين إلى الخارج بالاعتماد على اصحاب الخبرة من الدول العربيّة والأجنبية [27].

ونتيجة الخلاف مع المستشارين من الضباط البريطانيين قدم طارق بن تيمور/ عام 1972 استقالته من منصبه إلى السلطان قابوس الذي اجرى تعديلاً وزارياً لتولي بموجبه رئاسة الوزراء والاشراف المباشر على تحديث البلاد [28].

توالى استحداث الوزارات حتى بلغ عددها بحلول عام 1976 سبع عشر وزارة بعد أن حرص السلطان على ايجاد الوزارات التي تمس التنمية كالصناعة والتجارة والنفط والمعادن والزراعة والأسماك [29]، فضلاً عن الاحتفاظ لنفسه بحقيبة المالية والدفاع والخارجية والأمن ومسألة الامتيازات النفطية [30].

ولتخطي أسوار العزلة وإعادة الاتصال بالعالم وفتح آفاق العلاقات الخارجية مع مختلف دول العالم وحدد الاطار العام للسياسة الخارجية [31]، قائلاً: "إنَّ سياستنا تقوم على انتهاج سياسة حسن الجوار مع جيراننا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة وتدعيم علاقاتنا مع الدول العربيّة وإقامة علاقات ودية مع دول العالم".

ومن هذا المنطلق بدأت السلطنة تنمية علاقاتها الخارجية والتي اثمرت عن انضمام السلطنة إلى جامعة الدول العربيّة في عام 1971، وإلى منظمة الأمم المتحدة من العام نفسه[32]، وفي عام 1972 أصبحت عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي عام 1973 انضمت إلى حركة عدم الانحياز، وإلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن اعتماد عضويتها في مجلس التعاون الخليجي عام 1981[33].

ولتحسين اوضاع البلاد ادرك ضرورة استثمار الثروة النفطية وتحويلها إلى قوة اقتصادية فاعلة عن طريق استخدام العوائد النفطية في ترسيخ اركان النظام السياسي وعاملاً مباشراً في اسناد عملية التحديث [34].

فعندما وصل السلطان للحكم كان دخل السلطنة من النفط لا يزال محدوداً، وفي مقدمة الأعمال التي قام بها هو استدعائه لمدير فرع البنك البريطاني في الشرق الأوسط للوقوف على حقيقة الموقف المالي للسلطنة، كما استدعى مدير شركة النفط العماني للتعرف على مسألة الامتيازات النفطية وحجم الاستثمارات التي وصلت إليها السلطنة [35].

ولاجل زيادة الايرادات النفطية عقد السلطان اتفاقيات نفطية مع عدد من الشركات العالمية، ومنح امتيازات البحث والتنقيب عن النفط في مناطق واسعة أدت إلى اكتشاف عدد من الحقول النفطية التي كان لها الأثر الكبير في زيادة الانتاج ومن ثمَّ زيادة الايرادات التي أدت دوراً في ارساء الأُسس اللازمة لبناء اقتصاد حديث ومجتمع عصري [36]، ولاسيما أن السلطنة أدخلت نفسها شريكاً مع شركة نفط عمان التي تمتلك اسهماً في كل من شركة شل الهولندية وتوتال الفرنسية إذ بلغت حصة السلطنة 60% من أسهم الشركة [37].

ولأهمية الاستقرار السياسي عمل على اخماد حركات التمرد لاسيما في اقليم ظفار[38]، ومعالجة الأسباب التي شكلت عاملاً أساسياً للتمرد والتذمر الذي ساد الأوساط الشعبية فأصدر العفو العام عن ثوار ظفار وعن جميع الذين كانوا معارضين لسياسة والده مقترحاً عليهم المساهمة في تحديث البلاد [39]، واطلق الحريات ورفع الضرائب والرسوم وجميع القيود التي كانت تطال حق العمانيين في السفر والبيع والشراء، والعمل على تسهيل عودة العمانيين الذين تركوا البلاد في وقت سابق [40]، فضلاً عن توفير فرص عمل لمعالجة البطالة التي كانت سائدة آنذاك [41].

مثل التعليم والصحة أهم العقبات التي واجهت السلطان فقد كان التعليم بطيئاً ومتواضعاً إذ لم يكن في السلطنة سوى ثلاث مدارس ابتدائية تقتصر على تعليم الذكور دون الاناث [42]، أعد السلطان التعليم قاعدة وأساس كل تنمية وتطور بقوله "المهم هو التعليم ولو تحت ظلال الشجر"[43]، فاستحدثت وزارة التربية عام 1970 والتي أخذت على عاتقها نشر التعليم.

فاستخدمت الخيام واستأجرت المباني، واقامت الأبنية المدرسية [44]، فأصبح لديها (16) مدرسة عام 1971، وفي عام 1972 (45) مدرسة [45]، وانعكس التخلف الصحي والأمراض التي تعاني منها السلطنة على انعدام التطور الاجتماعي[46]، لذا أكد على ضرورة تنمية الموارد البشرية والاهتمام بصحة الإنسان وعدَّ الثروة التي تملكها البلاد وهو اداة التنمية وصانعها ورفع شعار الصحة لكل مواطن، فعملت وزارة الصحة التي جرى انشائها في 22 أب 1970[47]، العمل مع منظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض التي كانت سارية في المجتمع والقيام بحملات التطعيم، وانشأت المراكز والعيادات في مختلف انحاء البلاد، كما انشئت المستشفيات التي وصل عددها إلى (13) مستشفى عام 1974[48].

ولإنعاش الوضع الاقتصادي شهدت السنوات الخمس الأولى توفير الخدمات اللازمة فقد جرى استحداث دائرة الطرق لربط البلاد بشبكة من الطرق المعبدة والحديثة لتكون شرياناً للحياة الاقتصادية [49]، فضلاً عن ربط أجزاء البلاد بطريق استراتيجي يمر عبر المناطق الجبلية لمساعدة سكان تلك المناطق في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية [50]، واشرف السلطان بنفسه على عملية شق الطرق وتعبيدها بعد أن ترأس المجلس الأعلى للتنمية[51].

وفي مجال النقل البحري فعلى الرغم من أن سلطنة عمان دولة بحرية إلاّ أنها لم تكن تمتلك سوى ميناء واحد وهو ميناء الفحل شمالاً، وكان مخصصاً لعمليات شركة نفط عمان، ولا توجد ارصفة إذ يتم نقل

البضائع من السفن التي تقف في عرض البحر عن طريق قوارب صغيرة، لذا تم انشاء ميناء ريسوت وميناء السلطان قابوس الذي افتتح رسمياً عام 1974 [52].

فيما يخص النقل الجوي انشئ مطار السيب عام 1973 ليقف إلى جانب المطار الذي تملكه السلطنة سابقاً وقد زود بالأجهزة الحديثة، واصبحت السلطنة لها رحلات داخلية وخارجية وعقد اتفاقيات للنقل الجوي مع الدول المجاورة [53].

ولتوفير المياه وايصالها لجميع المناطق لاسيما أنها تعاني من شحة المياه عملت على مسح أراضيها وحفرت الآبار واقامت المشاريع ولجأت لانشاء محطات لتحلية مياه البحر لتوفير المياه الصالحة للشرب، وقامت باستحداث وزارة الموارد المائية التي وضعت الأبحاث والخطط لانشاء السدود وصيانة الافلاج وتقوية التخزين الجوفي، مما أدى إلى وصول الاستهلاك من المياه الصالحة للشرب إلى (9,760) مليون غالون عام 1989 [54].

ثالثاً: أثر سياسة السلطان في آفاق التحديث:

في عام 1976 بدأت مرحلة جديدة باعتماد خطط التنمية الخمسية التي حددت مسار العمل التنموي والأهداف العامة منها، إذا احتوت الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة والتي كانت ضمن مدة اطار الدراسة على برامج تنموية عديدة ساعدت في تطوير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي انعكست على واقع المجتمع العماني ويمكن معرفة جميع التطورات عبر الأنشطة الآتية:

أولاً: النشاط الاقتصادي:

قامت السياسة الاقتصادية على تشجيع قطاع الصناعة وإظهار دوره في بناء الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل القومي عبر الاستثمار في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، واقامة مناطق صناعية بعد أن وفرت لها الأراضي والموقع الجغرافي المخطط له، وامدادها بالخدمات اللازمة والتي تركزت معظمها في صناعة مواد البناء والتشييد نتيجة الطلب المتزايد عليها بعد قيام النهضة، والصناعات الكيميائية، والتحويلية، والغذائية ومصانع الزجاج والاصباغ، فضلاً عن تأسيس العديد من البنوك لتمويل المشاريع الصناعية والاعفاء من الرسوم والعمل على حماية المنتج المحلي من المنافسة [55]، وتم انشاء مصفاة للنفط لتغطية الاستهلاك المحلي، ومصنع الغاز، ونجحت في تصدير خامات النحاس وزيادة حجم العمالة الوطنية في مجال الصناعة والتعدين [56]، ولتعزيز دور القطاع الخاص اعتمدت مبدأ الاقتصاد الحر وتقديم الدعم المالي واصدار القوانين التي تشجع دخول الرأسمال الأجنبي، واقامة المشاريع التي تتوفر لها اسواق محلية واقليمية [57]، مما أدى إلى بلورة السياسة التخصصية للقطاع الخاص عبر الاستثمار الفردي، والاستثمار في المشاريع التي تقوم بها الحكومة لزيادة خبرته على ادارة المشاريع الكبيرة، فضلاً عن قيام السلطنة منذ عام 1980 اتباع السياسات التخصصية، إذ خصصت العديد من المشاريع الهامة للقطاع الخاص بالأشكال التخصصية كالبيع المباشر للأسهم والأصول الحكومية [58].

أما النشاط التجاري فقد اهتمت السلطنة بالنقل البحري عن طريق زيادة الموانئ والأرصفة وتطويرها وزيادة طرق المواصلات واستخدام السفن الحديثة في نقل البضائع، وحماية سواحلها وتجارتها البحرية، وزيادة الأسواق التجارية[59]، وفي مجال الزراعة ثم استصلاح الأراضي الزراعية وزيادة مساحتها واستحدثت الطرق الحديثة في الزراعة والري، وأنشئت مراكز للأبحاث والارشاد والتسويق، واجريت التجارب على المحاصيل الحقلية المغلة للدخل، وادخال انواع جديدة، وتقديم القروض واقامة المخازن، حتى اصبحت مساحة الأراضي المزروعة (56) الف هكتار مع بداية عام 1990 [60]، فضلاً عن قيام السلطنة بزراعة (250) صنفاً من التمور [61]، وإلى جانب الزراعة اهتمت السلطنة بثروتها السمكية فقد تم تطويرها وتنميتها لتصبح لها مكانة في تجارة البلاد، فأنشأت مستودعات التبريد ومعامل التعليب ونظمت دراسات في طرق الصيد وتسويقها وقدمت المساعدات للصيادين [62]، وفتحت امتيازات لصيد الاسماك وانشأت مجمعات للانتاج بالقرب من الموانئ [63]، وفي عام 1987 تأسست شركة الاسماك العمانية، بمشاركة القطاع الخاص لدعمه وتوسيع قاعدة المستثمرين [64].

ثانياً: الأنشطة الاجتماعية:

1- التعليم:

يعد التعليم بمختلف أنواعه ومراحله المحرك الأساسي للتنمية وعماد الموارد البشرية التي تعد حجر الزاوية لهذه التنمية، فقد كان الاهتمام بنشر التعليم هو الهاجس الأوَّل في بداية النهضة، لذا كان التركيز في بداية السبعينات إلى التسعينات بشكل أساسي على التنويع الكمي لضمان وصول الخدمات التعليمية إلى كافة ابناء السلطنة من خلال الخطط الخمسية [65]، فبعد أن كان في السلطنة ثلاث مدارس وعدد التلاميذ (900) تلميذ اصبح لديها بعد مرور عشرون عاماً (2759) مدرسة ومعهداً وكليات متوسطة، وبلغ عدد المدرسين (14) الف مدرس منهم (3400) مدرس عماني [66]، وتوجت السلطنة نهضتها العلمية بافتتاح جامعة السلطان قابوس عام 1986 لتكون أول صرحاً علمياً يتمتع بمستوى رفيع من الامكانيات العلمية والبشرية لتلبية احتياجات البلاد، بلغت طاقتها الاستيعابية (1500) طالب، وكان افتتاح الكليات فيها حسب اولويات حاجة السكان في التخصصات، وقد ضمت كلية التربية، والعلوم الاسلامية والطب، والزراعة، والهندسة وكلية الآداب التي تم افتتاحها عام 1987، كما خصصت للجامعة مراكز للحاسوب، واللغات، وتقنيات التعليم، فضلاً عن المكتبات التي تضم مختلف المصادر، وكان معظم الدارسين فيها عند افتتاحها هم العمانيين العائدون من الخارج [67].

2- الصحة:

لأجل مجتمع معافى سليم قادر على المساهمة في تعزيز مسيرة التنمية تغير واقع الخدمات الصحية فبعد أن كان في البلاد خمسة مراكز صحية وطبيب واحد لكل 28 الف شخص [68]، اصبح لديها (47) مستشفى و (89) مركزاً صحياً تحتوي على (2861) سريراً عام 1990، إلى جانب المستشفى السلطاني الذي افتتح عام 1987 لإجراء مختلف العمليات الجراحية، وبلغ عدد اسرته (637) سريراً، وفي نفس العام انشئ معهد العلوم الصحية، وفي عام 1990 افتتح حرم جامعة السلطان قابوس الذي زود بأحدث الأجهزة الطبية، فضلاً عن المستشفيات التابعة للقوات المسلحة، والأمن الداخلي إلى جانب المراكز الصحية والعيادات التابعة لشركة نفط عمان [69].

3- المرأة في عهد السلطان قابوس:

استأثرت المرأة العمانية بالاهتمام والرعاية ورفع سمو مكانتها الاجتماعية وفق العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، إذ اتيح لها المشاركة في عملية التنمية وكان التعليم هو اداة التغيير عبر التحاقها بالمدارس النظامية ومراكز محو الأمية[70]، انطلاقاً من قول السلطان "لم يغب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع"[71].

وتأسست لها جمعيات لمزاولة الأنشطة الاجتماعية والثقافية واتيح لها المجال للمشاركة في الاعمال والمؤتمرات الداخلية والخارجية لتنمية قدراتها ومنحت حقوقاً متساوية مع الرجل بالنسبة للأجر وتكافؤ الفرص في التعيين بالوظائف المدنية على أسس من الكفاءة والخبرة. وصل عدد النساء العاملات إلى (2925) موظفة في السلطنة عام 1990[72].

الخاتمة

ارتبطت بداية التحديث في سلطنة عمان مع تسلم السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم عام 1970 عندما شرع بعملية اصلاح شملت مختلف الميادين، وقطعت التنمية خلال المدة (1970- 1990) شوطاً كبيراً، وشهدت مرحلة التمهيد (1970- 1975) عملاً مكثفاً لتهيئة الظروف الملائمة لتطوير البلاد والانتقال بها بخطى سريعة إلى القرن العشرين، في حين بدأت المرحلة الثانية عام 1976 عندما اظهر السلطان قابوس كفاءته الادارية بإطلاق خطط التنمية الخمسية لتحديد مسار الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على واردات النفط التي لم تستثمر فيه تطوير البلاد إلاّ في عهده، وقد خرجت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات:

1- إنَّ عملية التحديث كانت شاملة لجميع مفاصل الحياة.
2- ارساء قاعدة اقتصادية تأخذ على عاتقها تنويع مصادر الدخل.
3- دعم القطاعات الاقتصادية والعمل على تطويرها وتحسين أنماطها.
4- التركيز على تنمية الموارد البشرية واعتبارها غاية التنمية واداتها وقد ظهر واضحاً من خلال الاهتمام بنشر التعليم في كافة انحاء البلاد وبناء المدارس والتوسع في اقسامه وفروعه وكان الجانب الأبرز الذي ترك أثراً واضحاً اصبح لدى السلطنة جامعة وهي أول صرحاً علمياً ضمت مختلف

الاختصاصات التي تحتاجها البلاد في نهضتها، شهدت الخدمات الصحية تطوراً ملحوظاً في عدد المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية والأجهزة الحديثة.

5- الانفتاح على العالم الخارجي بعد أن بين السلطان ثوابت السياسة الخارجية للسلطنة مما فتح آفاق الانضمام للعديد من المنظمات الاقليمية والدولية.

المعطيات التي خرجت بها الدراسة تبين أن آفاق التحديث في سلطنة عمان استندت على وجود ارادة سياسية وفلسفة واضحة لدى السلطان قابوس للأخذ بمتغيرات العصر الحديث والانتقال بالمجتمع العماني من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متطور.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة:

1- وزارة الاعلام، خطب وكلمات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم 1970- 2005، مطبعة الألوان الحديثة، مسقط 2005.

2- وزارة الاعلام، الكتاب السنوي عمان 88، دار جريدة عمان، مسقط 1988.

3- وزارة الاعلام، سلطنة عمان، الكتاب السنوي، عمان 97، مسقط، 1997.

4- مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية، 1976- 1980، سلطنة عمان، د.ت.

ثانياً: الكتب العربيّة والمعربة:

1- ابراهيم محمد ابراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان 1913- 1975، دار الاوزاعي- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989.

2- امينة رشيد فرحان السعدي، السياسة النفطية وحركة التحديث في سلطنة عمان، 1980- 1996، دار ومكتبة عدنان – بغداد، الطبعة الأولى، 2018.

3- أيمن عبد الكريم الفيصل، سلطنة عمان مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولى، بغداد، 2020.

4- بيان عبيد العريض، تاريخ العلاقات العمانية – الامريكية 1970- 1995، دار الجواهري- بغداد، الطبعة الأولى، 2013.

5- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، مصر، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، 1996.

6- دونالد هولي، عمان ونهضتها الحديثة، ترجمة: فؤاد حداد وعادل الصلاحي، مؤسسة ستابسي- لندن، 1976.

7- خالد بن محمد القاسمي، عمان ومسيرة التحدي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999.

8- علي حمزة عباس الصوفي، عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2013.

9- فردهاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربيّة ترجمة: أحمد الرميحي، دار الوطن، الكويت، 1976.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح:

1- رياض جاسم محمد الاسدي، سياسة التحديث في سلطنة عمان 1970- 1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001.

2- سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

3- باسمة عبد العزيز عمر العثمان، التعليم في سلطنة عمان 1970- 1995، مجلة التربية الأساسية- جامعة بابل، العدد 13، 2013.

4- مريم عبد علي حمدان، العلاقات العمانية- السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 2010.

5- اروى يحيى ذنون، النشاط التجاري في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2001.

6- حامد عبد علي شبيب المحمدي، العلاقات الامريكية – العمانية 1970- 1981، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2014.
7- علي بابا حمو، التجربة النهضوية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقله، 2009.
8- سبلة طلال ياسين، الامتيازات النفطية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2003.
9- عبد العباس فضيخ الغريري، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1992.
10- شروق نعيم جاسم الجبوري، النقل البحري في سلطنة عمان 1970- 2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- جامعة بغداد، 2013.

رابعاً: الأبحاث والدراسات:

1- باسمة عبد العزيز عمر العثمان، التعليم في سلطنة عمان 1970- 1995، مجلة التربية الأساسية- جامعة بابل، العدد 13، 2013.
2- ثامر عزام حمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام 1986، مجلة سرى من رأى، العدد 23، كلية التربية – جامعة تكريت، 2010.
3- نادية فاضل عباس، النظام السياسي لسلطنة عمان وعلاقته مع مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.
4- عبد القادر محمد وخالد مسلم الشيخي، التعلم في سلطنة عمان وتطلعاته المستقبلية، كلية الآداب، جامعة ظفار، متاح على الرابط: www//research gate-net

الهوامش

---

(1) تقع سلطنة عمان في اقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربيّة وتمتد سواحلها لمسافة 1700 كم ابتداء من اقصى الجنوب الشرقي لبحر العرب ومدخل المحيط الهندي ممتداً إلى الخليج العماني وينتهي عند مسقط شمالاً ليطل على مضيق هرمز ومدخل الخليج العربي، يحدها من الجنوب جمهورية اليمن، والمملكة السعودية غرباً، ودولة الامارات المتحدة شمالاً، وزارة الاعلام، سلطنة عمان، الكتاب السنوي، عمان 97، ص53.

(2) سلطنة عمان، مجلس التنمية، الخطة الخمسية الأولى، 1936- 1981، ص8.

(3) امينة رشيد فرحان السعدي، السياسة النفطية وحركة التحديث في سلطنة عمان، 1980- 1996، دار ومكتبة عدنان – بغداد، الطبعة الأولى، 2018، ص31.

(4) سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سلطان بن احمد بن سعيد البوسعيدي، ولد عام 1910 في مسقط، درس اللغة العربيّة في العراق كما درس اللغة الانكليزية والاوردية في الهند، تولى الحكم عام 1932 خلفاً لوالده تيمور بن فيصل، اتسم عهده بسياسة متشددة ومحافظة معارضة لأي تحديث أو انفتاح على العالم الخارجي، حدثت في عهده صراعات داخلية، تعرض لمحاولات اغتيال عدة، اطيح بحكمه في الانقلاب العسكري عام 1970، نفي إلى لندن وبقي هناك حتى وفاته عام 1972، ينظر: فردهاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربيّة ترجمة: أحمد الرميحي، دار الوطن، الكويت، 1976، ص222؛ باسمة عبد العزيز عمر العثمان، سلطنة عمان 1970- 1981، دراسة في العلاقات الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2009، ص6.

(5) آل بوسعيدي من الأسر العربيّة العريقة تعود إلى مؤسسها احمد بن سعيد البوسعيدي والي صحار الذي استطاع طرد الفرس من المدن والموانئ العثمانية، عرف عنه الشجاعة والحكمة انتخب اماماً لعمان عام 1749م شهدت البلاد في عهده مرحلة من التطور والازدهار السياسي والاقتصادي، اروى يحيى ذنون، النشاط التجاري في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2001، ص13.

(6) علي حمزة عباس الصوفي، عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2013، ص71.

(7) سلطنة عمان، عمان 97، المصدر السابق، ص14.

(8) علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص78.

(9) علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص79.

(10) عمان 97، المصدر السابق، ص15.

(11) رياض جاسم محمد الاسدي، سياسة التحديث في سلطنة عمان 1970- 1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001، ص38.
(12) ابراهيم محمد ابراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان 1913- 1975، دار الاوزاعي- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص280.
(13) علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص82.
(14) ثامر عزام حمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام 1986، مجلة سرى من رأى، العدد 23، كلية التربية – جامعة تكريت، 2010، ص214.
(15) ثامر عزام حمد، المصدر السابق، ص214.
(16) امينة رشيد السعدي، المصدر السابق، ص32.
(17) الخطة الخمسية الأولى، المصدر السابق، ص1.
(18) حامد عبد علي شبيب المحمدي، العلاقات الامريكية – العمانية 1970- 1981، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2014، ص56.
(19) حامد عبد علي المحمدي، المصدر السابق، ص56.
(20) حامد عبد علي المحمدي، المصدر السابق، ص55.
(21) علي حمزة الصوفي، المصدر السابق، ص89.
(22) بيان عبيد العريض، تاريخ العلاقات العمانية – الامريكية 1970- 1995، دار الجواهري- بغداد، الطبعة الأولى، 2013، ص62.
(23) طارق بن تيمور هو الأخ الأصغر للسلطان سعيد بن تيمور، ولد في اسطنبول عام 1923، تلقى تعليمه في تركيا والمانيا كما أرسله السلطان سعيد إلى الهند لاكمال دراسته العسكرية وتلقى التدريب في مدينة مدواس، ثم انضم إلى قوة مشاة مسقط كضابط في الجيش تحت الادارة البريطانية شارك في قمع ثورات القبائل في عهد اخيه، ترك البلاد بعد خلافات مع اخيه حول الاوضاع المتردية للسلطنة، عاد عام 1970 كرئيس وزراء في حكومة السلطان قابوس ثم قدم استقالته عام 1972؛ عبد العباس فضيخ الغريري، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1992، ص139.
(24) ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص322.
(25) رياض جاسم الأسدي، المصدر السابق، ص42.
(26) سلطنة عمان، وزارة الاعلام، خطب وكلمات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد 1970- 2005، مطبعة الألوان الحديثة، مسقط 2005، ص12.
(27) ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص323.
(28) حامد عبد علي المحمدي، المصدر السابق، ص57.
(29) الخطة الخمسية الأولى، المصدر السابق، ص16.
(30) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، مصر، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، 1996، ص184.
(31) أيمن عبد الكريم الفيصل، سلطنة عمان مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولى، بغداد، 2020، ص51.
(32) باسمة عبد العزيز العثمان، دراسة في العلاقات الخارجية، مصدر سابق، ص65.
(33) أيمن عبد الكريم الفيصل، المصدر السابق، ص30.
(34) أمينة رشيد السعدي، المصدر السابق، ص34.
(35) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص178.
(36) أمينة رشيد السعدي، المصدر السابق، ص34.
(37) نادية فاضل عباس، النظام السياسي لسلطنة عمان وعلاقته مع مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص193.
(38) ظفار هو اقليم يقع في الجزء الجنوبي من سلطنة عمان يعد اقليم زراعي لمختلف المحاصيل الزراعية، حدثت فيه ثورة مسلحة منتصف الستينات خلال حكم السلطان سعيد بن تيمور امتدت حتى عام 1975 ساهمت في قيامها العديد من العوامل الداخلية والخارجية ينظر: مريم عبد علي حمدان، العلاقات العمانية- السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 2010، ص11.
(39) بيان عبيد العريض، المصدر السابق، ص66.
(40) حامد عبد علي المحمدي، المصدر السابق، ص57.
(41) رياض جاسم الأسدي، المصدر السابق، ص86.

(42) سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص224.
(43) علي باباحمو، التجربة النهضوية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقله، 2009، ص52.
(44) عبد القادر محمد وخالد مسلم الشيخي، التعلم في سلطنة عمان وتطلعاته المستقبلية، كلية الآداب، جامعة ظفار، ص6.
(45) أمينة رشيد السعدي، المصدر السابق، ص64.
(46) رياض جاسم الأسدي، المصدر السابق، ص93.
(47) سبلة طلال ياسين، الامتيازات النفطية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2003، ص87.
(48) رياض جاسم الأسدي، المصدر السابق، ص93.
(49) رياض جاسم الأسدي، المصدر السابق، ص86.
(50) دونالد هولي، عمان ونهضتها الحديثة، ترجمة: فؤاد حداد وعادل الصلاحي، مؤسسة ستابسي- لندن، 1976، ص198.
(51) رياض جاسم الأسدي، المصدر السابق، ص87.
(52) شروق نعيم جاسم الجبوري، النقل البحري في سلطنة عمان 1970- 2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- جامعة بغداد، 2013، ص24.
(53) رياض جاسم الأسدي، المصدر السابق، ص88.
(54) علي حمزة الصوفي، المصدر السابق، ص240.
(55) أمينة رشيد السعدي، المصدر السابق، ص58.
(56) الخطة الخمسية الأولى، المصدر السابق، ص118.
(57) سبلة طلال ياسين، المصدر السابق، ص79.
(58) أمينة رشيد السعدي، المصدر السابق، ص154.
(59) شروق نعيم الجبوري، المصدر السابق، ص122.
(60) سعيد مجيد دحدوح، المصدر السابق، ص255.
(61) سبلة طلال ياسين، المصدر السابق، ص82.
(62) دونالد هولي، المصدر السابق، ص206.
(63) سبلة طلال ياسين، المصدر السابق، ص80.
(64) علي حمزة الصوفي، المصدر السابق، ص202.
(65) علي بابا حمو، المصدر السابق، ص48.
(66) خالد بن محمد القاسمي، عمان ومسيرة التحدي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص290.
(67) باسمة عبد العزيز عمر العثمان، التعليم في سلطنة عمان 1970- 1995، مجلة التربية الأساسية- جامعة بابل، العدد 13، 2013، ص82.
(68) دونالد هولي، المصدر السابق، ص229.
(69) خالد بن محمد القاسمي، المصدر السابق، ص312.
(70) علي حمزة الصوفي، المصدر السابق، ص260.
(71) سبلة طلال ياسين، المصدر السابق، ص90.
(72) سلطنة عمان، وزارة الاعلام، الكتاب السنوي عمان 88، ص121.